

(١٩٩٠/٥/٦).

وأجمع المحللون السياسيون على الاعتقاد بأنه، في ظل ظروف دولية تعيش «متغيرات تاريخية منتظمة ومحكومة إيقاعاتها بضوابط وفاق الجبارين، ليس أمام العالم العربي، في هذه المرحلة المصرية، سوى اللجوء الى التضامن، كقاعدة لعمل عربي مشترك، حقيقي، أو البقاء في حال التردّي والتشردم» (الوطن العربي، باريس، ١١/٥/١٩٩٠).

الى ذلك، طالبت أوساط سياسية فلسطينية القمة العربية بضرورة تقديم كشف حساب «الدعم (المادي والسياسي) الذي قدّمته اطراف هذه القمة للانتفاضة ولشروعها السياسي، مشروع الحل الشامل والمتوازن للمسألة الفلسطينية وللصراع العربي - الاسرائيلي... والدور الذي لعبته اطراف هذه القمة في تفعيل العامل الدولي، أو استثمار تعاطف الرأي العام العالمي، لصالح الانتفاضة وأهداف شعبها؛ وهل يقتصر الدور العربي، على هذا الصعيد، على تطبيق شعار: 'قل كلمتك وأمش'؟» (الحرية، نيوقوسيا، ١٣/٥/١٩٩٠). وطالب آخرون العرب بتجاوز خلافاتهم الثنائية، «ذلك لأن القمة من اجل المصلحة العربية القومية هي فوق كل الخلافات، ويجب ان تخرج القمة بالقرارات التي تخدم القضايا العربية جميعها، وتستجيب لمقتضيات مواجهة التحديات». وأعرب هؤلاء عن ان م.ت.ف. تعتقد بأن مواجهة المخاطر المتزايدة، تتطلب تنسيقاً عربياً من خلال القمة العربية الطارئة. وبناء على ذلك، أصدرت القيادة الفلسطينية، اثر اجتماع اللجنة التنفيذية لـم.ت.ف. في بغداد، دعوة الى عقد اجتماع قمة عربية طارئة. واقترحت اللجنة التنفيذية ان يكون مؤتمر القمة المقترح غير عادي، حيث «ان المطلوب منه، ان يضع الاجوبة الملائمة [عن] الاسئلة الصعبة المطروحة على الامة، والمنطقة، ومستقبلها: كيف نواجه رفض شامير للسلام ونزوعه نحو الحرب؟ وكيف نواجه التهديدات بالابادة والترانسفير الموجه [الى] الانتفاضة؟ وكيف نواجه توطين المهاجرين اليهود السوفيات في اراضي دولة فلسطين المحتلة؟ [و] كيف نمنع اسرائيل من شنّ عدوان عسكري جديد على أي بلد عربي؟ وما هو الرد العربي على التهديد الاسرائيلي بالعدوان

على العراق» (فلسطين الثورة، ١٣/٥/١٩٩٠).

من جهة أخرى، رأت أوساط مطلعة ان الاخطار التي يتعرّض لها الأمن القومي هي أخطار حقيقية وعملية، وتتمّ المواجهة يومياً لها، سواء ما تعلق من ذلك بالهجرة اليهودية الجديدة، او بمحاولات الاعتداء المباشر، كتلك التي تعرّض لها مصنع «الرابطة» الليبي، او التهديد بشنّ عدوان على العراق لضرب المنشآت العسكرية والصناعية فيه، ومحاولة محاصرته، اقتصادياً وتكنولوجياً، أو التهديد بالتوسّع على حساب الاردن، ومحاولة اقامة الوطن البديل وتهجير الفلسطينيين وابعادهم. وازاء ذلك، «فان الانتظار بحجة التحضير والاعداد والتجهيز للقمة غير مقبول، وغير منطقي، لأن اعداء الامة قد تجاوزوا مرحلة الاعداد الى مرحلة التنفيذ العملي» (تاج الدين عبدالحق، اليوم السابع، باريس، ١٤/٥/١٩٩٠).

أمّا على الصعيد الفلسطيني، فقد دعت الاوساط السياسية الفلسطينية قبل القمة، الى ضرورة التمسك بمبادرة السلام الفلسطينية، وان تحيلها الى قرار عربي، والنضال من اجل تحقيقه على المستويات كافة، «وان توظف الموقفين، العربي والدولي، في الضغط على الولايات المتحدة الاميركية، لتأخذ موقفاً واضحاً ومحدداً ضد الاحتلال وسياسة الطرد» (فلسطين الثورة، ٢/٥/١٩٩٠). ورأت أوساط أخرى، ان القمة العربية ستكون مفيدة، في حال خروجها بقرارات واجراءات عملية، حيث «تضع الاميركيين، أولاً، تجاه مسؤولياتهم، وتدفعهم، دفعا، الى تجاوز سياسة المراوغة والمماطلة (الحرية، ٢٠/٥/١٩٩٠). وفي السياق ذاته، طالب الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د جورج حبش، في مؤتمر صحافي عقده في دمشق، بتاريخ ٢٠/٥/١٩٩٠، مؤتمر القمة العربي، بتحمّل مسؤولياته التاريخية، واعتبر ان من حق الامة العربية مخاطبة المجتمع الدولي، وخاصة هيئة الامم المتحدة، وكافة المؤسسات الدولية؛ وان من حقها، أيضاً، طلب توفير الحماية الدولية، للشعب الفلسطيني، من «طريق وضع الضفة والقطاع تحت الحماية والوصاية الدولية المؤقتة» (الهدف، ٢٧/٥/١٩٩٠).

من جهة أخرى، اعتبرت اوساط اعلامية